

## الجوانب المستحدثة في إصلاح إدارات السجون New Aspects of Prison Administration Reform

أ.د. منصور رحمانى - جامعة سكيكدة

[m.rahmani@univ-skikda.dz](mailto:m.rahmani@univ-skikda.dz)

تاريخ النشر:

2025/10/31

تاريخ القبول:

2025/09/02

تاريخ الإرسال:

2025/04/27

### الملخص:

بعد تزايد جرائم العود من الخارجين من المؤسسات العقابية الإصلاحية أدركت السياسات العقابية الحديثة أن التأهيل الصحيح والناجح للمحبوسين يتطلب جملة من الإصلاحات، بعضها يتناول البرامج الإصلاحية داخل وخارج المؤسسات العقابية، وبعضها الآخر ينصب على توفير الحقوق الطبيعية للمساجين، وبعضها الثالث ينصب على إصلاح الجوانب الإدارية لبيئة السجناء، فلكل من الإدارة العقابية، وموظفيها، والمحل الذي تنفذ فيه البرامج الإصلاحية دور لا يستهان به في أي تأهيل ناجح، وفي هذا المقال سوف نتناول إصلاح الجوانب الإدارية المتمثلة في تسيير المؤسسة العقابية، وموظفيها، وكذا الهندسة المعمارية للسجن.

### الكلمات المفتاحية:

المؤسسة العقابية- المساجين- هندسة السجون- موظفو السجن- خصخصة المؤسسة - تخصيص السجون.

### Abstract:

With the increase in recidivism among those leaving correctional institutions, modern penal policies have realized that the correct and successful rehabilitation of prisoners requires a series of reforms, some of which address reform programs inside and outside the correctional institutions, others focus on providing natural rights to prisoners, and a third focus on reforming the administrative aspects of the prisoner environment. The penal administration, its employees, and the place where the reform programs are implemented all play a significant role in any successful rehabilitation. In this article, we will address reforming the administrative aspects represented in the

management of the correctional institution, its employees, and the architecture of the prison.

**Keywords:** penal institution - prisoners - prison engineering - prison staff - institution privatization - prison privatization

#### مقدمة:

بعد الجدل الكبير الذي ثار بين الفلاسفة والمدارس العقابية حول التعامل مع المجرمين بين داع إلى عقابهم تحقيقاً للعدل، وداع إلى إصلاحهم تحقيقاً للمنفعة، وبعد أن كان للعقوبة الجنائية مجموعة من الأغراض، تقلصت تلك الأغراض واستقرت السياسات الجنائية الحديثة على غرض واحد هو الردع الخاص.

فقد استقر في السياسات العقابية المعاصرة على أن هدف الردع الخاص القائم على فكرة إصلاح الجناة وتأهيلهم، ينبغي أن يكون الغاية النهائية لوظيفة العقوبة، ولقد انعكس ذلك على التشريعات العقابية الحديثة التي أخذت بهذه الفكرة. ومع ظهور العقوبات السالبة للحرية فقد أنشئت السجون كمؤسسات عقابية، وتعددت أنواعها ونظمها، لتتولى إصلاح الجاني وتأهيله، من خلال إخضاعه لبرامج الرعاية الاجتماعية والصحية والتأهيلية، والمهنية أثناء التنفيذ العقابي بهدف إعادة إدماجه في المجتمع عضواً فاعلاً ومنتجاً<sup>1</sup>.

و لقد صرفت السياسات العقابية الحديثة أنظارها عن العقاب، بمعناه المؤلم، وصرفت معه فكرة اتعاض الآخرين بالتنكيل بالمجرم، وأصبح مستقراً في خلدنا أن الجاني لا يتحمل كل المسؤولية، بل يتحمل معه المجتمع جزءاً منها، ولو وجد في ظروف خيرة مستقيمة ما أقدم على الفعل المجرم، ولذلك فإن الحل الوحيد هو إعادة تأهيله وإصلاحه ولا مكان يمكن فيه فعل ذلك إلا في السجون، وعليه انتشرت السجون في كل مكان ولن تجد ولاية إلا وفيها سجن أو أكثر، فولاية سكيكدة التي أكتب فيها هذه الكلمات تتوفر على أربعة سجون، و ركزت السياسات العقابية الحديثة على ما يجب فعله لإصلاح المساجين وإعادة تأهيلهم. وقد كان من نتائج هذه النظرة وهذه العقيدة في التعامل مع السجناء عدة أمور تعاني منها كل أو جل دول العالم المعاصر، وهي:

1- فهد يوسف الكساسبة - دور النظم العقابية الحديثة في الإصلاح والتأهيل- دراسة مقارنة- دراسات

<sup>1</sup> علوم الشريعة والقانون- مجلد 39 عدد 2 عام 2012.

1 - كثرة السجون وازدحامها بالمساجين وارتفاع نفقات السجون، فبلغ معدل ما كان ينفق على السجين في اليوم الواحد في الجزائر 24 مليون سنتيما حوالي 2000 دولار<sup>1</sup>.

2 - أثرت هذه الأعداد الكبيرة من النزلاء على برامج الإصلاح والتأهيل، وأصبحت الدول تبحث في وسائل تخفيف الازدحام، فظهر الحديث عن بدائل الحبس قصير المدة، واستبدال عقوبة السجن بالعقوبات الإدارية والغرامات المالية.

3 - كثرت جرائم العود بين السجناء، حيث أصبحت ظروف الاحتباس ملائمة للعيش الكريم بالنسبة للعديد من المجرمين خصوصا في الأوساط الفقيرة، فظروف الاحتباس أفضل عنده من ظروف حياته العادية، وإخراجه من السجن يعني حرمانه من وجبات دسمة، وتكوين مهي وامتيازات مختلفة، خصوصا في ظل تقارب ظروف الاحتباس بين الدول الغنية والفقيرة.

حيث أشارت دراسة كندية بعد متابعة 2500 نزيلا مدة ثلاثة سنوات بعد خروجهم من المؤسسات العقابية أن نسبة العود بينهم كانت 44%، في حين أشارت دراسة بالولايات المتحدة أن نسبة العود للجريمة للنزلاء الفرج عنهم كانت 45%. أما في الجزائر فقد بلغت نسبة العود 45%<sup>2</sup>.

ومع هذا كله فلا زالت السجون تبني، وما فتئت جيوش المجرمين تفرق أبوابها، وظلت السياسات العقابية الحديثة على قناعتها بأن المجرم شخص أخطأ تعطى له الفرصة تلو الفرصة في الإصلاح والتأهيل، وفي كل يوم يظهر اقتراح جديد حول الإصلاح والتأهيل ولم يتوقف مؤشر ارتفاع الإجمام يوما واحدا.

. وتباينت تفسيرات السياسات العقابية حول أسباب ارتفاع أعداد الجرائم والعود إليها، وارتفع وطنى صوت القائلين بعدم كفاية برامج التأهيل أو جودة تنفيذها من الإدارة العقابية، وإن المتأمل في التوجهات الحديثة للإصلاح والتأهيل يجد أنها تنصب على عدة نواحي من أبرزها إصلاح الإدارة العقابية.

<sup>1</sup> - من تصريح أدلت به إلي قاضية بمحكمة سكيكدة في عام 2004.

1 - أحمد عبد الله عثمان - قراءة سوسيولوجية في جرائم العود مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية

### أهمية الموضوع

فالسجن تديره الدولة عن طريق موظفي السجون، ويمكن للإدارة السيئة أن تقف حجر عثرة أمام أي إصلاح أو تأهيل لذلك ذهبت بعض السياسات العقابية إلى إجراء إصلاحات في الناحية الإدارية لتسيير السجون، و ترى أن أي إصلاح بمعزل عن إصلاح الإدارة العقابية يكون مآله الفشل، والواقع أثبت ذلك.

### إشكالية الدراسة

إذا سلمنا بأن الإدارة هي العقل المنفذ للإصلاح الجنائي داخل المؤسسة العقابية، وأن إصلاحها هو عمود الإصلاح داخل المؤسسة العقابية، فما هي الجوانب المعنية بذلك الإصلاح؟ وكيف يتم ذلك؟

### منهج الدراسة

استعملت في هذه الدراسة على قصرها مجموعة من المناهج، ومنها المنهج الوصفي لوصف مواصفات المؤسسة العقابية حين الحديث عن هندستها، والمنهج المقارن حين نقارن بين الآراء المختلفة، والقوانين، وكذا المنهج الاستدلالي لتقرير بعض الآراء الخاصة.

### الخطة العامة للدراسة

تم تناول الموضوع في مطلبين وأربعة فروع على النحو التالي:

المطلب الأول: خصخصة المؤسسات العقابية وتخصيص السجون

الفرع الأول: خصخصة المؤسسات العقابية:

الفرع الثاني: تخصيص السجون

المطلب الثاني: هندسة السجون وتأهيل موظفيها

الفرع الأول: هندسة السجون

الفرع الثاني: تأهيل موظفي السجون

خاتمة

## المطلب الأول: خصخصة المؤسسات العقابية وتخصيص السجون

يعالج هذا المطلب مسألتين تتعلقان بإدارة المؤسسة العقابية، من حيث التسيير والتصنيف، نتناول كلا منهما في فرع.

## الفرع الأول: خصخصة المؤسسات العقابية:

يمكن تعريف خصخصة المؤسسات العقابية بأنها عملية تعاقد بين الحكومة وبين شركات ومؤسسات القطاع الخاص من أجل: إنشاء وإدارة وتشغيل المؤسسات العقابية، أو تقديم بعض الخدمات المحددة، وذلك من أجل تقليل التكلفة الاقتصادية، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة<sup>1</sup>.

وقد ظهر هذا المصطلح لأول مرة في قاموس (وبستر) طبعة سنة 1983، ثم شاع استخدامه منذ ذلك الوقت، في حين يعتبر "أس أنش هانك" نفسه أول من استخدم هذا المصطلح سنة 1982، أثناء عمله كمستشار اقتصادي لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية<sup>2</sup>. و يبدو أن هذه الفكرة قد جاءت بسبب النجاح الباهر الذي حققته المؤسسات الاقتصادية الخاصة مقارنة بالمؤسسات العامة التي تشرف عليها الدولة فقد نجحت الشركات والمؤسسات التعليمية الخاصة، والمستشفيات الخاصة والبنوك الخاصة في ما عجزت عنه الدولة بقوتها وإمكاناتها، فصار معلوما أن سبب النجاح ليست الإمكانيات وحدها مع أهميتها، وإنما يحتاج الأمر إلى إدارة راشدة صارمة مختصة، فكما يلاحظ في نجاح المؤسسات الخاصة على حساب المؤسسات العامة يمكن أن يكون الأمر كذلك في المؤسسات العقابية خصوصا في الجانب الإداري وضبط النفقات وصرامة تطبيق البرامج الإصلاحية المختلفة. وقد شرعت دول في تطبيقها بشكل جزئي، بعد أن لاحظت اكتظاظا في السجون وفشلا في الإصلاح وارتفاعا في عدد جرائم العود، وأرجعت سبب ذلك إلى فشل الإدارة العقابية، فاتجهت دول مثل أمريكا وبريطانيا إلى خصخصة جزء من سجونها.

1- الكساسبة - مرجع سابق -ص 388 نقلا عن المهيزع، خصخصة المؤسسات العقابية، مجلة أكاديمية

<sup>1</sup> نايف العربية للعلوم الأمنية، ص 220 .

2- جصاص رجا- بودة سعيدة- النظم المستحدثة لمواجهة أزمة تكديس السجون- خصخصة المؤسسات

العقابية نموذجا- مجلة العلوم القانونية- والاجتماعية- جامعة زيان عاشور الجلفة- مجلد8 عدد1

<sup>2</sup> مارس 2023، ص 1150.

فمن بين 1.5 مليون شخص مسجونين في الولايات المتحدة، يتم إيواء حوالي 8٪ من هؤلاء الأشخاص في سجون خاصة. وفي الوقت نفسه، أفادت الشركات التي تدير هذه السجون الخاصة بإيرادات تزيد عن أربعة مليارات دولار.

لقد نمت قوة السجون الخاصة على مدى العقد الماضي حيث اعتمدت الحكومة بشكل متزايد على عقودها مع السجون الخاصة لإيواء المعتقلين المهاجرين، الذين يتم إيواءهم بمعدل ليالي. وفقاً لأحدث البيانات، تم إيواء ما يقرب من 75٪ من أولئك الذين تم احتجازهم لأسباب تتعلق بالهجرة في منشأة تديرها القطاع الخاص.

من عام 2000 إلى عام 2016، زاد عدد الأشخاص المسجونين في نظام السجون الخاصة بخمس مرات أسرع من العدد الإجمالي للأشخاص المسجونين. اعتباراً من عام 2019، تمتلك مونتانا ونيو مكسيكو وهاواي أعلى النسب المئوية للأشخاص المسجونين المقيمين في سجون خاصة. في أريزونا وأوكلاهوما وتينيسي يوجد أكثر من 20٪ من المسجونين في سجون خاصة. وفي الولايات التالية يوجد أكثر من 10٪<sup>1</sup>:

وقد شرع في الاستعانة بالسجون الخاصة عام 1980 حين منحت الحكومة الأمريكية كثيراً من عقود الامتياز للشركات الخاصة التي تعمل في مجال خدمات السجون، بحيث تأخذ هذه الشركات إدارة المؤسسة العقابية والإشراف عليها من الجوانب كافة، بمقتضى عقد شامل لكل الخدمات، وقد أخذت بعض الدول بنظام الخصخصة المطبق في الولايات المتحدة، ومنها بريطانيا، وأستراليا ونيوزيلندا، ففي بريطانيا يوجد حالياً نحو 6000 نزيل في السجون الخاصة، وهم يمثلون ( 8%) من عدد النزلاء فيه<sup>2</sup>. وقد بلغ عدد الزنازين التابعة للقطاع الخاص عام 1990 أكثر من 15000 زنزانية في العالم<sup>3</sup>.

وعلى غرار الولايات المتحدة فمنذ عام 1987 قامت فرنسا بخصخصة بعض سجونها، ولكن بأسلوب آخر، يعتمد على مبدأ التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص، بحيث تعهد المؤسسة العقابية ببعض وظائفها وخدماتها إلى شركات خاصة، كخدمات النظافة

<sup>1</sup> - <https://study.com/learn/lesson/how-many-private-prisons-are-in-the-us.html>

<sup>2</sup> - الكساسبة - المرجع السابق - ص 389.

<sup>3</sup> - سارة معاش - تأثير خصخصة المؤسسات العقابية على تشغيل المساجين - مجلة العلوم الإنسانية -

<sup>3</sup> جامعة محمد خيضر بسكرة 2017 عدد 46 ص 621.

والتغذية، ولذلك فهي لا تعتمد نظام الخصخصة التام بل شبه الخصخصة، فهناك أمور رئيسية ثلاثة تحتفظ بها المؤسسة العقابية وهي: الإدارة، والحراسة، والسجلات، بينما تقوم الشركات بالوظائف الأخرى بإشراف الإدارة العقابية، وبما يسمح للمؤسسة العقابية بتعزيز الكفاءة<sup>1</sup>.

### خصخصة السجون بين المؤيدين والمعارضين

لقد أثار أسلوب الخصخصة جدلاً واسعاً بين مؤيد ومعارض ويركز كل طرف على ما يراه من إيجابيات أو سلبيات على النحو التالي:

#### أولاً: المؤيدون لخصخصة المؤسسات العقابية

يتكئ هذا الفريق في تأييد خصخصة السجون على عنصرين أفرزهما القطاع العام في إدارته للسجون، الأعباء المالية التي تنتج عن إدارة الدولة للسجون، واكتظاظ السجون الذي يؤثر على عملية تنفيذ برامج التأهيل والإصلاح.

فبالنسبة للعنصر الأول المتعلق بالأعباء المالية، يرى أنصار هذا الاتجاه أن إنشاء وتشغيل السجون من طرف الخواص يزيل عن كاهل الدولة أعباء مالية ضخمة، بالنظر لما حققه القطاع الخاص من نتائج حسنة فيما يتعلق بحسابات التكلفة المالية في هذا المجال. وتتمتع السجون الخاصة بحجتين رئيسيتين لصالحها. أولاً، إنها تخفف من الاكتظاظ في السجون الفيدرالية والولائية. ثانياً، نظراً لأنها تديرها جهات خاصة، فإنها توفر على دافعي الضرائب أموالاً كانت لتذهب إلى إيواء الأفراد المسجونين<sup>2</sup>.

وقد أشارت العديد من الدراسات إلى نجاح القطاع الخاص في تقلص نفقات الإنفاق على المؤسسات العقابية بنسبة تتراوح من 10% إلى 15% مقارنة بالقطاع العام، كذلك أثبتت إحدى الدراسات التي قامت بها لحكومة المحلية لولاية فلوريدا، أن إنشاء سجن بمعرفة القطاع الخاص كلف 70 مليون دولار، في حين أن إنشاء سجن آخر بذات المواصفات والشروط بمعرفة القطاع العام كلف حوالي 86 مليون دولار أي بزيادة قدرها 23%<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - الكساسبة - المرجع السابق - ص 389.

<sup>2</sup> - <https://study.com/learn/lesson/how-many-private-prisons-are-in-the-us.html>

<sup>3</sup> - جصاص رجا - بودبة سعيدة - النظم المستحدثة لمواجهة أزمة تكديس السجون - خصخصة المؤسسات العقابية نموذجاً - مجلة العلوم القانونية والاجتماعية - جامعة الجلفة - مجلد 8 عدد 01 عام

أما العنصر الثاني والسلي في إدارة القطاع العام للسجون فهو الاكتظاظ الذي تتميز به السجون الحكومية، والذي يؤثر بشكل فعال على عمليات الإصلاح والمتابعة، وعلى الرغم من اتجاه السياسات العقابية الحديثة إلى البحث عن طرق بديلة للعقوبات السالبة للحرية، وخصوصا العقوبات قصيرة المدة، كالوساطة الجنائية والصلح الجنائي، ووضع بدائل للدعوى العمومية، وإخراج بعض المخالفات من القانون الجنائي إلا أن المحكوم عليهم بالسجن في ازدياد مستمر بشكل يفوق أعداد السجون التي تشيدها الدولة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا كان هناك 160 سجيناً من كل مائة ألف نسمة سنة 1986، وقد وصلت نسبة المسجونين إلى 676 من كل مائة ألف نسمة سنة 2003، فكان الأمر أشبه بمجموعة كبيرة من السكان تستلزم ميزانية كبيرة، وفي فرنسا وإن كانت النسبة منخفضة نسبياً 99 سجيناً لكل مائة ألف نسمة سنة 2003، فإن عدد النزلاء ازداد بنسبة 32/ منذ سنة 1999، وفي بريطانيا بلغ عدد المسجونين 51 ألف سنة 1986 ووصل إلى 71 ألف سنة 2002<sup>1</sup>.

#### ثانياً: المعارضون لخصخصة المؤسسات العقابية

يستند الطرف المعارض للخصخصة إلى أن ذلك يمس بهيبة الدولة، ويشكك في الاهتمام بالتأهيل فالقانون تشريعاً وتطبيقاً من وظائف الدولة الأساسية. ففي الولايات المتحدة تعمل السجون الخاصة بموجب عقود حكومية. تدفع حكومة الولاية أو الحكومة الفيدرالية للشركات عن كل فرد مسجون تأويله. وتكسب السجون الخاصة الأموال بناءً على كل فرد ومدة قضائه في السجن. يمكن أن تؤدي السجون الخاصة إلى الفساد حيث يتم دفع أجور الشركات على أساس عدد الأفراد المسجونين الذين تؤويلهم، مما قد يؤدي إلى إدانة المزيد من الأشخاص بارتكاب جرائم وإصدار أحكام أطول عليهم. كما أن الشركات الخاصة تدير السجون، وبالتالي فإن الرقابة أو المساءلة ضئيلة، وقد حدثت انتهاكات لحقوق الإنسان. وأخيراً، فهي قضية سياسية بطبيعتها أدت إلى الفساد.

2023 (نقلاً عن محمد سباعي - خصخصة السجون- دار الجامعة الجديدة الإسكندرية- 2009 ص 324)

<sup>3</sup> ص 1154.

<sup>1</sup> - جصاص رجاء- بودة سعيدة - المرجع السابق - ص 1155.

وتظهر أحدث البيانات أن السجون الخاصة تحقق أكثر من أربعة مليارات دولار من الإيرادات كل عام. وعادة ما تكون مجموعة GEO و CoreCivic مسؤولين عن أكثر من 3.5 مليار دولار من هذه الإيرادات<sup>1</sup>.

وفي موضوع الخصخصة تُبدي قواعد نيلسون مانديلا تفضيلاً جلياً لمسألة أن تتولى إدارة السجن مباشرة، لا شركات مقاولات خاصة، تشغيل مصانع السجن ومزارعه. وفي الحالات التي تتولى فيها شركات مقاولات خاصة تشغيل السجناء، ينبغي أن يظل السجناء دائماً خاضعين لإشراف موظفي السجن. وما لم تكن الأعمال تؤدى لصالح إدارات حكومية أخرى، ينبغي أن تسدد تلك الشركات لإدارة السجن كامل الأجور العادية لتلك الأعمال<sup>2</sup>.

واعتقد أن الخصخصة العامة للمؤسسات العقابية تنطوي عليها مخاطر عديدة، عندما تركز المؤسسات الخاصة على الربح الذي أنشئت من أجله وتكون عملية التأهيل في مرتبة تالية، و الخصخصة فكرة جيدة إذا طبقت بضوابط عديدة بحيث تبقى رقابة الدولة عليها لصيقة، وتتدخل عندما ترى أن هناك انحرافاً واضحاً عن الهدف، ويمكن مقارنة خصخصة المؤسسات العقابية بخصخصة المدارس والجامعات، يعني كما نأتمن الخواص على أبنائنا في الدراسة فلم لا نأتمنهم عليهم في التأهيل والإصلاح مع فارق مهم جداً، هو أن الدولة لا تنفق على المتدربين في المؤسسات التعليمية الخاصة، فلاهي تدفع أجور الأساتذة، ولا تبني المؤسسات، ولا تشتري الكتب، فكله على عاتق منتسبها، بينما تتحمل كل ذلك في المؤسسات العمومية، وعلامة نجاح تلك المؤسسات هو مشاركة منتسبها مع منتسبي القطاع العام في امتحان واحد.

فكيف يكون الأمر في المؤسسات العقابية الخاصة؟، من سيدفع تكاليف الإقامة في السجون؟، وهل هناك ما يدل على نجاح تلك المؤسسات في التعليم والتأهيل؟، ومن يضمن عدم اتفاق مسيري المؤسسات الخاصة مع القضاة وحتى السياسيين لجلب أكبر عدد من المحكوم عليهم، وإطالة مدتهم من أجل ربح أكبر؟

<sup>1</sup> - <https://study.com/learn/lesson/how-many-private-prisons-are-in-the-us.html>

<sup>2</sup> - الأمم المتحدة - خارطة طريق من أجل وضع برامج لإعادة التأهيل في السجون - 2017 - ص 44.

فقد وجهت اتهامات لتلك المؤسسات واتفقها مع القضاة وبعض السياسيين فكان أكثر المساجين من المهاجرين والسود، والفقراء، ودعمت بعض تلك المؤسسات بعض المترشحين في الانتخابات.

فإذا توفرت كل هذه الضمانات فلا شك أن الخصخصة تكون أكثر نجاعة بسبب الحرص الشديد والمتابعة اللصيقة والاقتصاد في النفقات، والتعامل بصرامة مع الموظفين والعاملين فيها.

### الفرع الثاني: تخصيص السجون

يقصد بتخصيص السجون، تنويعها على نحو يسمح بتفريد معاملة كل طائفة من المحكوم عليهم تجمعها وحدة الحالة، أو تشابهها وفقاً لما تنتهي إليه نتائج الفحوص والاختبارات، وعليه فإن تخصيص السجون يُعد من أهم متطلبات التفريد العقابي، والذي يتطلب بدوره:

1- الفصل التام بين المحكوم عليهم في الجرائم التقليدية عن غيرهم من المجرمين تبعاً للخطورة الإجرامية، وهذا النوع من الفصل معمول به في المؤسسات العقابية الإيطالية.

2 - الفصل بين المحكوم عليهم حسب نوع المعاملة العقابية الجنائية التي تلائم كل محكوم عليه، ويتم هذا الفصل بعد أن يتم فحص المحكوم عليهم، فحوصاً اجتماعياً، ويتم هذا الفحص في بعض الدول الأوروبية بمراكز الفحص والاستقبال، وهذا النوع من الفصل معمول به في المؤسسات العقابية الإيطالية والبلجيكية<sup>1</sup>.

وقد أخذت إدارة السجون الجزائرية بنظام تخصيص السجون عملاً بالمادة 28 من قانون 04-05 لتنظيم السجون حيث تصنف مؤسسات البيئة المغلقة إلى مؤسسات، ومراكز متخصصة

أولاً - المؤسسات:

- مؤسسة وقاية، بدائرة اختصاص كل محكمة، وهي مخصصة لاستقبال المحبوسين مؤقتاً والمحكوم عليهم نهائياً بعقوبة سالية للحرية لمدة تساوي أو تقل عن سنتين (2)، ومن بقي منهم لانقضاء مدة عقوبتهم سنتان (2) أو أقل و المحبوسين لإكراه بدني.

<sup>1</sup> - الكساسبة- المرجع السابق- ص389-390.

- مؤسسة إعادة تربية، بدائرة اختصاص كل مجلس قضائي، و هي مخصصة لاستقبال المحبوسين مؤقتا، و المحكوم عليهم نهائيا بعقوبة سالبة للحرية تساوي أو تقل عن خمس (5) سنوات، و من بقي منهم لانقضاء عقوبته خمس (5) سنوات أو اقل و المحبوسين للإكراه البدني.

- مؤسسة إعادة تأهيل، و هي مخصصة لحبس المحكوم عليهم نهائيا بعقوبة الحبس لمدة تفوق خمس (5) سنوات وبعقوبة السجن، و المحكوم عليهم معتادي الإجرام والخطيرين، مهما تكن مدة العقوبة المحكوم بها عليهم و المحكوم عليهم بالإعدام. يمكن أن تخصص بالمؤسسات المصنفة في الفئتين 2 و 3 من هذه المادة أجنحة مدعمة أمنيا، لاستقبال المحبوسين الخطيرين الذين لم تجد معهم طرق إعادة التربية المعتادة و وسائل الأمن العادية.

#### ثانيا - المراكز المتخصصة:

- مراكز متخصصة للنساء، مخصصة لاستقبال النساء المحبوسات مؤقتا، و المحكوم عليهن نهائيا بعقوبة سالبة للحرية مهما تكن مدتها، و المحبوسات لإكراه بدني.

- مراكز متخصصة للأحداث، مخصصة لاستقبال الأحداث الذين تقل أعمارهم عن الثماني عشر (18) سنة، المحبوسين مؤقتا، و المحكوم عليهم نهائيا بعقوبة سالبة للحرية مهما تكن مدتها<sup>1</sup>.

كما ورد في المادة 29 من القانون ذاته: تخصص بمؤسسات الوقاية، ومؤسسات إعادة التربية عند اللزوم أجنحة منفصلة لاستقبال المحبوسين مؤقتا من الأحداث والنساء، و المحكوم عليهم نهائيا بعقوبة سالبة للحرية مهما تكن مدتها، وورد في المادة 30 بعدها: يمكن أن تحدث بالمؤسسات العقابية مصالح صحية تجهز لاستقبال المحبوسين الذين تتطلب حالتهم الصحية تكفلا خاصا.

. وفي كندا حيث يعتبر بعض الملاحظين داخلها وخارجها أن برامجها الجنحية من أحسن البرامج في هذا المجال توزع مسؤولية الجانحين بين سلطتين من سلطات الحكومة حسب مدة العقوبة المسلطة.. فيسجن كل محكوم عليه بعقوبة أقل من سنتين في سجن من سجون المقاطعة، أما الجانح الذي حكم عليه بعقوبة مدتها سنتين أو أكثر فيسجن في سجن فيدرالي، وتسير مصالح الجنح الكندية هذه السجون الفيدرالية التي يبلغ عددها 52

<sup>1</sup> - <https://dgapr.mjjustice.dz/?q=node/162>

وهي سجون ذات مستوى أمن متغير فهي ذات مستوى أمن أقصى ، أو متوسط أو أدنى ، وتأتي هذه السجون كل يوم حوالي 12600 سجيناً<sup>1</sup>.

ولا شك أن تخصيص السجون يسهل من عملية التفريد العقابي، بل لا يمكن تفريد المعاملة العقابية إلا في سجون متخصصة ومصنفة، فلا يتصور جمع الأحداث مع البالغين في سجن واحد، ولا الجمع بين الموقوفين للنظر والمحكوم عليهم نهائياً، ولا بين المحكوم عليهم في الجنايات الخطيرة والمحكوم عليهم في الجناح البسيطة. وحذا لو كان هناك تصنيف يفرق بين الجرائم العمدية والخطأية، لأن الخطاب الموجه لهؤلاء في الإصلاح غير الموجه لأولئك، وحذا لو كان هناك فصل بين المحكوم عليهم في جرائم الرأي عن المحكوم عليهم في جرائم النفس والمال.

### تخصيص السجون في الإسلام

تخصيص السجون ليست سبقاً غربياً في التعامل مع المحكوم عليهم، كما أن التفريد العقابي ليس سبقاً هو الآخر، فقد عرف الفقهاء المسلمون موضوع التفريد العقابي، وعرفوا تصنيف السجون، وطبقوها في سجونهم، فقد جعلوا للرجال سجوناً، وللنساء سجوناً، وحتى للخنثى جعلوا سجوناً خاصة به، وفصلوا بين الأحداث، والكبار، وبين المحبوسين في القضايا المدنية والقضايا الجزائية، وعندهم سجن القاضي وسجن الوالي، وسجون الأسرى وسجون الجند، وليس هناك تصنيف حديث للسجون إلا وكان في الإسلام نماذج من ذلك.

وقد نص المالكية على أن الأمرد البالغ أو الشاب الذي يخشى عليه يحبس وحده ، وفي هذا إشارة إلى مشروعية عزل السجناء الشباب عمن يكبرهم من الشيوخ ونحوهم، لأنه يسهم في الحد من الجريمة والفساد، ويعين على معالجة كل صنف، ودراسة مشاكله

2- ريتشارد واطكينس- مساعد عميد مقاطعة الكيبك مصلحة الجناح كندا - برامج جنحية لضمان الأمن

العمومي- الملتقى الدولي حول عصرنة قطاع السجون في الجزائر من تنظيم وزارة العدل بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية 19-20 جانفي 2004 طبع الديوان الوطني للأشغال التربوية 2004 ص31-

<sup>1</sup>32.

المتقاربة، وتسديد الجهود في إنقاذ المبتدئين في الجريمة لاختلاف نظرة الشبان إلى الحياة عن نظرة الكبار المتمرسين<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: هندسة السجون وتأهيل موظفيها

قد يتم إصلاح الإدارة العقابية فتسند إلى القطاع الخاص، ويصنف المساجين، بيد أن ذلك لا يكتمل إلا بوجود مكان ملائم لعملية التأهيل، وموظفين ماهرين في تطبيق البرامج التأهيلية، وذلك ما نعالجه في الفرعين التاليين.

#### الفرع الأول: هندسة السجون

نقصد بهندسة السجون تشييدها على نحو يسمح بممارسة جميع عمليات التأهيل داخلها، من نعدد أقسمها، وسعتها، وتوفرها على الوسائل اللازمة والمناسبة للإصلاح، وكذلك موقعها المناسب.

ومادام أن السجون هي المحل الذي تتم فيها عملية الإصلاح والتأهيل وما تحتويها من برامج، فلا بد أن يراعى كل هذا عند تشييد السجون، فكيف ندرّب السجين مهنيًا، ولا نخصص ورشات داخل المؤسسة العقابية؟ وكيف نعلمه أي شيء مع انعدام أقسام دراسية بكافة مستلزماتها؟ وكيف ننجز في تأهيله وهو يغص بالمساجين من مختلف الأصناف؟ وهكذا، ولذلك تناولت خارطة الطريق الخاصة بالأمم المتحدة هذه المسألة فكان مما ورد في خارطة الطريق: وإذا سنحت فرصة مدروسة بتأن من أجل تخطيط وتصميم وتشيد مرافق سجون جديدة فينبغي أن تكفل إدارات السجون وجود قدر كافٍ من الحيز المادي والبنى التحتية والمعدات بغية تقديم خدمات إعادة تأهيل رفيعة الجودة إلا أن التحدي يتمثل في معظم الأحيان في تعزيز نظام السجن داخل مباني مكتظة تجاوزها الزمن حتى أصبحت في حاجة إلى تجديد وترميم، وهي أنشطة تحديثية يمكنها، إذا أحسن تنظيمها، أن تزيد من فرص إعادة تأهيل السجناء<sup>2</sup>.

ومن الأمور التي ينبغي مراعاتها عند تشييد السجون ما يلي:

1 - **الموقع الجغرافي:** فمادام أن السجن يضم أعدادا معتبرة من المساجين، فكان يجب أن يبني في مكان مناسب يتوفر فيه الهواء والشمس والإضاءة الكافية حتى تتوفر فيه

- حسن أبوغدة- أحكام السجن ومعاملة السجناء في الإسلام- مكتبة المنار الكويت - الطبعة الأولى 1987

<sup>1</sup>ص320

<sup>2</sup> - الأمم المتحدة - خارطة طريق - مرجع سابق-ص6-7.

مستلزمات الحياة الطبيعية الضرورية، فالعقوبة هي الحرمان من الحرية فقط، أما حرمانه من الهواء والضياء فتلك عقوبة أخرى أشد من الحرمان من الحرية، وكانت السجون عند المسلمين تبنى في وسط المدن وأطرافها، قريبة من الأحياء السكنية، لأن المروى أن السجناء كانوا يسمعون الآذان، وكثيراً ما سميت السجون باسم البلد أو الموضع المقامة فيه.<sup>1</sup>

2 - التصميم الهندسي للسجن: لم يعد السجن قبواً تحت الأرض ينكل فيه بالسجين، بل يجب أن يراعى فيه التشييد أمان، تصميم يسمح بوجود نوافذ تسمح بدخول الهواء والضوء، وتصميم يسمح بأداء جميع العمليات الإصلاحية بأريحية كاملة، من حيث عدد الأقسام، وسعتها، ووجود قاعات معدة للتعليم، وحتى ورشات ملحقة بالمؤسسة العقابية تكون قريبة منها، ويمكن أيضاً بناء أماكن خاصة للحراس، وأخرى تابعة لجهة القضاء من أجل التحقيق فيها، وأخرى للزيارات وغيرها من المرافق.

وفي بعض العهود الإسلامية كان الجانب الإداري في السجن يتألف مما يلي:

أ - حجرة مدير السجن، ويطلق عليه مباشر السجن ووالي السجن،.. وضابط السجن وهو المسؤول عن السجن، ويرتبط به موظفو السجن.

ب - شرطة حرس السجن أو شرطة السجن، وهم أعوان مدير السجن، يحفظون أمن السجن، ويقومون بشؤون السجن، ومنهم شرطة البريد، ومنهم الحرس الذين يقومون بأعمال دورية على السجناء لئلا يهربوا..

ج- الديوان: فعندما أعاد عمر بن عبد العزيز تنظيم السجون خصص لها ديواناً يشرف عليها، يعملون فيه موظفون مختصون لكتابة ما يتعلق بالسجناء من أسمائهم وتاريخ حبسهم.

د - حجرات السجناء، وكانت على ثلاث هيئات، وهناك أقسام صحية، وأقسام تعليمية، ولا يمنع سجناء الحجرات المفتوحة من الخروج إلى ساحة السجن وحديقته وشم رياحينها<sup>2</sup>.

وفي بعض السجون الكندية نجد مجموعة من المرافق كما يلي:

- مستشفى أو أماكن للعلاج.

- عبد الوهاب مصطفى ظاهر- عمارة السجون في الإسلام- كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية لبنان

<sup>1</sup> 2014 ص 26.

<sup>2</sup> - عبد الوهاب مصطفى ظاهر- المرجع نفسه- ص 27 وما بعدها.

- دار بريد.
- مكان للعبادة.
- زنازن أو سجن داخل سجن.
- أماكن للعمل.
- مكتبة.
- مواقع للترفيه.
- مواقع للرياضة.
- مواقع للدراسة.
- أماكن للاغتسال.
- أماكن للنوم.
- أماكن للمحبة.
- أماكن لاستقبال الزوار<sup>1</sup>.

والعديد من السجون المشيدة حديثا تتوفر على مثل هذه الأقسام، في حين لا تزال العديد من السجون لا تلائم الطبيعة البشرية، وقد كشف لنا الإعلام بعض السجون المسيئة للكرامة الإنسانية، ومنها سجن غوانتانامو، وسجن أبو غريب في بغداد، وسجن صاندانايا في دمشق، وسجن المقطم في القاهرة، ولا تزال الكثير منها تشتغل إلى اليوم.

#### الفرع الثاني: تأهيل موظفي السجون

لا يتصور نجاح برامج الإصلاح والتأهيل داخل أو خارج المؤسسات العقابية مهما كانت جيدة ما لم يسهر على تنفيذها ومتابعتها أعوان تلقوا تدريبات وتأهيلا من أجل ذلك، لأن فاقد الشيء لا يعطيه كما هو دارج في حديث الناس، ولهذا اتجهت المؤسسات العقابية الحديثة إلى إجراء مسابقات ووضع شروط لأعوان المؤسسات العقابية، ثم تقوم بتأهيلهم عبر القيام بدورات وورشات تكوينية وتربصات، وقد تناولت قواعد نيلسون مانديلا الأممية موضوع الموظفين في تسع قواعد من قواعدها المادة 74 حيث ورد فيها:

1 - تحرص إدارة السجون على انتقاء موظفيها على اختلاف درجاتهم بكل عناية إذ يتوقف حسن إدارة السجن على نزاهتهم وإنسانيتهم وكفاءتهم المهنية وأهليتهم الشخصية للعمل.

<sup>1</sup> - واطكنيس- المرجع السابق- ص 54-55.

2 - تسهر إدارة السجون باستمرار على بث وترسيخ القناعة لدى موظفيها ولدى الرأي العام على السواء، بأن هذه المهمة هي خدمة اجتماعية بالغة الأهمية، وعليها تحقيقاً لهذا الغرض أن تستخدم جميع الوسائل المناسبة لتنوير الجمهور.

3 - بغية بلوغ الأهداف سالفة الذكر، يعين موظفو السجون على أساس العمل طوال ساعات العمل المعتادة، بوصفهم موظفي سجن محترفين، ويعتبرون موظفين مدنيين يضمن لهم من ثم أمن العمل دون أن يكون مرهونا إلا بحسن السلوك والكفاءة واللياقة البدنية، ويجب أن تكون الأجور من الكفاية بحيث تجتذب الأكفاء من الرجال والنساء، كما يجب أن تحدد مزايا عملهم وظروف خدمتهم على نحو يراعي طبيعة عملهم المرهقة.

ثم تناولت القواعد التالية ما يجب أن يكون عليه أولئك الموظفون من تعليم وتدريب ووسائل مناسبة تمكّنهم من القيام بوظيفتهم، وعلقت التحاقهم بالعمل في السجون على النجاح في اختباراتهم العملية والنظرية في نهاية التدريب، وبعد الالتحاق بالعمل أوصت القاعدة إدارة السجون بحصولهم على تدريبات مستمرة.

ونصت المادة 76 على مضمون التدريب الذي يتأهل به الموظفون إلى العمل في السجون، وتناولت ما يلي:

1 - التشريعات واللوائح التنظيمية والسياسات الوطنية ذات الصلة، علاوة على الصكوك الدولية والإقليمية واجبة التطبيق التي يجب أن يسترشد موظفو السجون بأحكامها في عملهم وتعاملاتهم مع السجناء.

2 - حقوق موظفي السجون وواجباتهم أثناء ممارستهم وظائفهم، بما في ذلك احترام الكرامة الإنسانية لجميع السجناء وحظر تصرفات معينة خاصة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

3 - الأمن والسلامة بما في ذلك مفهوم الأمن الدينامي، واستخدام القوة وأدوات تقييد الحرية، وإدارة التعامل مع المجرمين العنيفين مع إيلاء الاعتبار الواجب لأساليب الوقاية، ونزع فتيل التوتر مثل التفاوض أو الوساطة.

4 - الإسعافات الأولية والاحتياجات النفسية الاجتماعية للسجناء والديناميات المناسبة لذلك في بيئة السجن فضلا عن جوانب الرعاية والمساعدة الاجتماعية، بما في ذلك الاكتشاف المبكر لمشاكل الصحة العقلية.

والموظفون الذين يعهد إليهم بالعمل مع فئات معينة، أو مهام متخصصة أخرى يتلقون تدريباً مناسباً لذلك.

ومع هذه الشروط فإن القواعد اشترطت وجود العديد من المختصين في المجالات التي يحتاج إليها المساجين بشكل كافٍ كالمختصين في الأمراض العقلية والنفسية والمساعدين الاجتماعيين والمعلمين والمدرّبين على المهارات المهنية ومنهم من يكون عاملاً دائماً ومنهم المؤقتون، وكما اشترطت كل هذه الشروط في الموظفين اشترطت الكفاءة في مدير السجن، ولم تكتف القواعد بالخبرة والتكوين والطباع الجيدة بل اشترطت إلمام الموظفين وعلى رأسهم المدير بلغات السجناء، أو توفير مترجم من أجل ذلك.

وسيراً على التوصيات الأممية أنشئت في الجزائر المدرسة الوطنية لموظفي إدارة السجون التي استحدثت بموجب المرسوم رقم 73-99 المؤرخ في 25 جويلية 1973، تحت مسمى " مدرسة تكوين موظفي الإدارة لإعادة تربية المعتقلين و تأهيلهم الاجتماعي " و كانت تتواجد بمدينة تيزي وزو.

ثم نقل مقرها في 6 جانفي 1990، إلى مدينة سور الغزلان بولاية البويرة بموجب [المرسوم التنفيذي رقم 91/223 المؤرخ في 14 جويلية 1991](#)، أين تمت ترقيتها إلى مدرسة وطنية ذات طابع إداري، و أطلق عليها تسمية " المدرسة الوطنية لإدارة السجون " و تتوفر المدرسة على ثلاث ملحقات، بولاية تيارت، سيدي بلعباس و المسيلة. كما يتطلع مستقبلاً، رفع عدد الملحقات إلى أربعة، من خلال تخصيص المدرسة الوطنية لموظفي إدارة السجون لسور الغزلان سابقاً كملحقة. وتقدم هذه المدارس الخدمات التالية:

- تنظيم وإجراء الامتحانات و المسابقات.
- تنظيم دورات التكوين المتخصص و التكوين قبل الترقية للموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بإدارة السجون.
- تنظيم دورات تحسين مستوى و تجديد المعارف للموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بإدارة السجون و كذا الموظفين الموضوعين في حالة خدمة لدى وزارة العدل.

- تنظيم و/أو احتضان ملتقيات، ندوات، محاضرات، أيام دراسية و مؤتمرات لفائدة قطاع السجون و قطاعات أخرى.
- طبع و نشر و سحب المجلات و المؤلفات العلمية و التقنية و البيداغوجية.
- إعداد دراسات و بحوث في مجال اختصاصها و ضمان نشرها.
- تقديم المساعدة التقنية و البيداغوجية في المجالات ذات الصلة بمهامها.
- إبرام اتفاقيات مع الهيئات المماثلة، الوطنية منها و الأجنبية<sup>1</sup>.

#### خاتمة

لا شك أن إصلاح الإدارة العقابية قد قطع أشواطاً متقدمة عما كان عليه الحال من قبل، وساهم بشكل واضح في إنجاح العديد من البرامج الإصلاحية في سجون متعددة، لكنه لم يصل على المستوى الدولي إلى الهدف المرسوم، هدف إصلاح وتأهيل السجناء، وعدم عودتهم إلى طريق الإجرام مرة أخرى، فجرائم العود لا تزال تزداد عاماً بعد عام في العديد من المؤسسات العقابية، ولم يكن الإصلاح الإداري هو السبب، بل هناك أسباب متعددة متشابكة. ولا يجادل أحد في أهمية هندسة السجون وتخصيصها وتأهيل موظفيها، وإنما الجدل كله يدور حول خصخصة المؤسسات العقابية، وما يثيره من تساؤلات، وقد تقدمت، وبناء على ما تقدم أقترح ما يلي:

- 1 - مراعاة المقاييس اللازمة للتأهيل في بناء أي مؤسسة عقابية جديدة، مع تكييف أو إغلاق المؤسسات التي لا تتوفر على ذلك.
- 2 - تخصيص السجون على أساس الأسباب العامة المشتركة التي أدت إلى ارتكاب الجريمة، حتى يسهل التعامل مع كل صنف.
- 3 - ضرورة إشراف الدولة على المؤسسات العقابية وعدم خصخصتها لئلا تتحول إلى تجارة بحريات الناس.

<sup>1</sup> - <https://dgapr.mjustice.dz/?q=node/159>

4 - مراعاة أسباب وأنواع الإجرام الحديث عند تكوين موظفي السجون، فكما يتطور الواقع، وتتطور معه الجريمة يجب أن يواكب ذلك التكوين أيضا.

### قائمة المراجع

- 1 - فهد يوسف الكساسبة - دور النظم العقابية الحديثة في الإصلاح والتأهيل- دراسة مقارنة- دراسات علوم الشريعة والقانون- مجلد39 عدد2 عام2012.
- 2 - جصاص رجاء- بودة سعيدة- النظم المستحدثة لمواجهة أزمة تكدس السجون- خصخصة المؤسسات العقابية نموذجا- مجلة العلوم القانونية- والاجتماعية- جامعة زيان عاشور الجلفة- مجلد8 عدد1 مارس2023.ص1150.
- 3 - الأمم المتحدة - خارطة طريق من أجل وضع برامج لإعادة التأهيل في السجون –2017.
- 4 - عبد الوهاب مصطفى ظاهر- عمارة السجون في الإسلام- كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية لبنان -2014
- 5 - حسن أبوغدة- أحكام السجن ومعاملة السجناء في الإسلام- مكتبة المنار الكويت - الطبعة الأولى 1987 ص3
- 6 - الملتقى الدولي حول عصرة قطاع السجون في الجزائر من تنظيم وزارة العدل بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية 19-20 جانفي2004 طبع الديوان الوطني للأشغال التربوية 2004
- 7 -سارة معاش- تأثير خصخصة المؤسسات العقابية على تشغيل المساجين- مجلة العلوم الانسانية –جامعة محمد خيضر بسكرة 2017عدد46..
- 8 - حمد عبد الله عثمان – قراءة سوسيولوجية في جرائم العود-مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية Volume 3, Numéro 6, Pages 145-159 [2015-11-07](https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/200/3/6/25893&ved=2015-11-07)  
<https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/200/3/6/25893&ved=2015-11-07>  
<https://study.com/learn/lesson/how-many-private-prisons-are-in-the-us.html>  
<https://study.com/learn/lesson/how-many-private-prisons-are-in-the-us.html>  
<https://dgapr.mjustice.dz/?q=node/162>